

البيارة يتحركون

«نعم لسدّ الدامور لا لسدّ بسري»

تستعد فعاليات بيروتية لإطلاق حملة شعبية وأهلية رافضة لمشروع جرّ المياه إلى بيروت الكبرى من السدّ المزعم إنشاؤه في منطقة بسري في قضاء جزين، وتطالب باستبدال سد في منطقة الدامور



المياه التي يمكن تخزينها عند نهر إبراهيم لا تتجاوز 7 ملايين متر مكعب (الأخبار)

الطاقة والمياه ومجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ منظومة مائية ترمي إلى تزويد بيروت الكبرى بالمياه من سدّ جنة على نهر إبراهيم بأكلاف تبلغ 800 مليون دولار، ومن سدّ بسري على نهر الأولي، وجرّ مياه نهر الليطاني الملوتة بأكلاف تبلغ 808 ملايين دولار، أي ما مجموعه 1,608 مليار دولار.

بيروت الكبرى بالمياه بأكلاف قدرها 150 مليون دولار أميركي. «غير أن الأجهزة الفاسدة في الوزارة، يؤازرها سياسيون نافذون يسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، تصدّت لمشروع إنشاء سد على نهر الدامور لتزويد بيروت الكبرى بالمياه» بحسب تعبيره. وفي مطلع عام 2013، باشرت وزارة

متر مكعب في المرحلة الأولى)، وتخزين المياه السطحية في سدود وبحيرات، التي ستنج 670 مليون متر مكعب ثابت، و 880 مليون متر مكعب متحرك في المواقع التي جرى تحديدها، وهناك 42 موقعاً مرشحاً لإنشاء السدود والبحيرات (أقل من مليون متر مكعب) منها حالياً 9 سدود قيد الإنشاء (راجع الأخبار <http://www.al-akhbar.com/node/234564>).

يقول شاتيل، الذي عمل لسنوات من أجل إقناع الحكومة اللبنانية بجدوى جر المياه إلى بيروت من خلال إنشاء سد في منطقة نهر الدامور، إن استبدال هذا الخيار غير منطقي. ويروي شاتيل أنه في عام 1970، تخلى مجلس الوزراء بموجب المرسوم رقم 14522 تاريخ 1970/5/16، عن تخزين مياه نهر الدامور، وقرر جر 50 مليون متر مكعب سنوياً من مياه نهر الليطاني المحولة إلى نهر الأولي لتزويد بيروت الكبرى بالمياه. وفي عام 1996، تبين من الدراسات التي قام بها شاتيل على نهر الدامور، أن بالإمكان تخزين وجرّ أكثر من 130 مليون متر مكعب سنوياً، لتزويد

خلال عريضة إلكترونية تهدف إلى جمع 100 ألف توقيع، كذلك تدرس الحملة الخيار القانوني بالطعن أمام مجلس شورى الدولة بالمراسيم التنفيذية لإنشاء سد بسري. وتترامن هذه الحملة مع موافقة مجلس الوزراء قبل أسبوعين، على مشروع مرسوم يرمي إلى اعتبار الأشغال العائدة لمشروع إنشاء سد وبحيرة بسري وتخطيط طريق لتزويد خطوط الجر نحو بركة أنان في بعض قرى وبلديات قضاء الشوف وجزين من المنافع العامة، رغم اعتراض عدد من بلديات المنطقة عليه وتصاعد الحملة البيئية الرافضة لخطة الحكومة بتنفيذ مشاريع السدود في تسع مناطق لبنانية (راجع الأخبار <http://www.al-akhbar.com/node/233790>).

وتقول الحكومة اللبنانية إنها أعدت استراتيجية وطنية لقطاع المياه تهدف إلى إنفاق قرابة 2.2 مليار دولار على زيادة الإنتاج، ويشمل استعمال موارد المياه السطحية من الينابيع بطريقة مثلى (64 مليون متر مكعب من المياه الإضافية)، وإعادة تغذية اصطناعية للخزانات الجوفية (بحدود 200 مليون

بسام القنطار

«أدرجت «منظمة الشفافية الدولية» لبنان في المرتبة 136 من أصل 175 بلداً في سلم درجات الدول التي يسيطر فيها الفساد. ولو علمت هذه المنظمة بما حملته مشروع تزويد بيروت الكبرى بالمياه من دراسات ومشاريع ملفقة ومحوّرة، لوضعت لبنان في أسفل السلم».

سُطِّق عريضة إلكترونية رافضة لمشروع سدّ بسري تهدف إلى جمع 100 ألف توقيع

الكلام للهيديروجيولوجي فتحي شاتيل، خلال لقاء عُقد في دارة الندوة قبل يومين، بمشاركة عدد من فعاليات بيروت ضمن نواب سابقين وناشطين سياسيين وممثلين عن جمعيات أهلية.

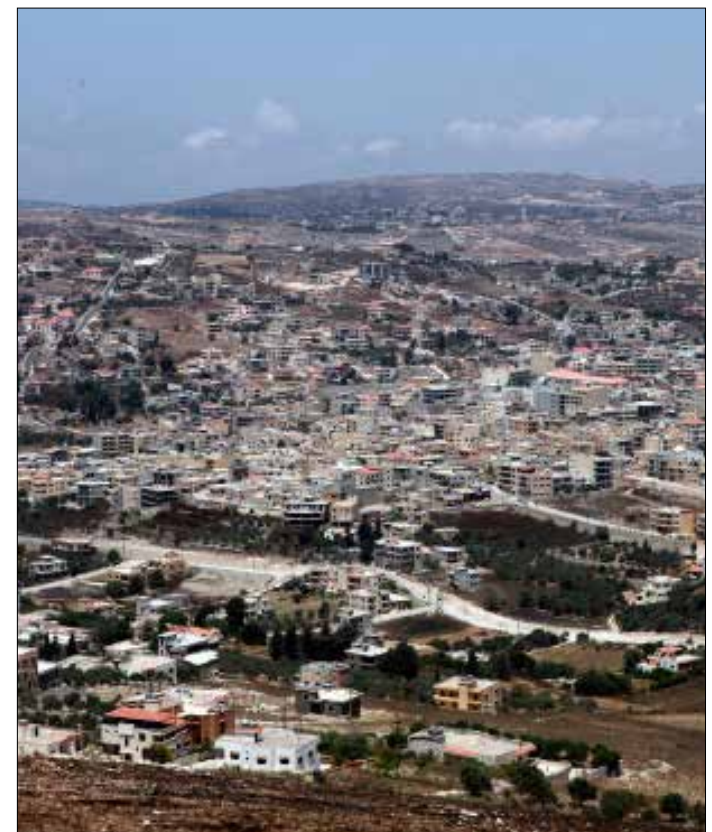
اتفق المجتمعون بعد عدة اجتماعات تحضيرية على إطلاق حملة شعبية وأهلية واسعة النطاق ترفع شعار «نعم لسدّ الدامور لا لسدّ بسري»، وستبدأ هذه الحملة بجمع التواقيع الرافضة لبدء مشروع سد بسري من

أهالي بنت جبيل وهرجعيون محرومون من الإنترنت

من برامج الإنترنت المختلفة، كما أنها لا تسمح لنا بإنجاز الأبحاث والدراسات العلمية»، فما الذي يحول دون الاستفادة من خدمات الهاتف الثابت؟ كثيراً ما يعود أصحاب المعاملات من مركز الخدمات الهاتفية الرئيسي في بنت جبيل خائبين. يعزو المواطن حسن فضل الله السبب إلى «العجقة والنقص اللافت في عدد الموظفين»، وبالتالي العجز عن تلبية حاجات أصحاب المعاملات، وخصوصاً أن هذا المركز تغطي خدماته نحو 39 قرية وبلدة في المنطقة، ما يعزز الضغط عليه من قبل المستفيدين. يقول أحد مخاتير بنت جبيل إن عدد الموظفين الإداريين في المركز اثنان فقط، «بعدما تقاعد ثلاثة موظفين خلال السنوات الماضية ولم يتم تعيين بدلاء منهم»، مشيراً إلى «وجود فائض في أعداد الموظفين في المناطق اللبنانية الأخرى، ولا سيما في بيروت وصيدا»، لافتاً إلى «صعوبة إنجاز معاملات الأهالي في حال تغيب أحد الموظفين». كلام المختار تثبته شهادة أحد المتابعين لـ«الأزمة»، «منذ أيام، جُدد

داني الأمين في تشرين الأول 2011، وعد وزير الاتصالات (حينها) نقولا صحنواوي، جميع اللبنانيين بأن «تصل خدمة الإنترنت السريع إلى جميع الأراضي اللبنانية خلال شهرين». منذ ذلك الحين، لا يزال أبناء قرى وبلدات بنت جبيل ومرجعيون ينتظرون تنفيذ هذا الوعد، دون جدوى. أكثر من 150 ألف نسمة، بينهم أبناء القرى الحدودية، محرومون فعلياً اليوم من هذه الخدمة. ولا يزال معظم طلاب المدارس والجامعات يعانون من عدم الاستفادة من خدمة الإنترنت في أبحاثهم التعليمية. يضطر الكثير منهم إلى تكبد كلفة مالية باهظة نسبياً لإنجاز «فروضهم»، أو قصد الأماكن البعيدة عن أماكن سكنهم بحثاً عن الإنترنت. يقول محمد نحلة، من بلدة الطيبة، إن «أكثر من 20 قرية وبلدة حدودية لم تصل إليها خدمة الإنترنت حتى الآن»، لافتاً إلى أن اشتراكات الإنترنت الخاصة بخدمات الهواتف الخلوية «مكلفة ولا تمكننا من الاستفادة

يعاني نحو 20 ألف مشترك في خدمات الهاتف الثابت في بنت جبيل وهرجعيون، من مشاكل تتعلق بتأخير إنجاز معاملاتهم الهاتفية ودفم الفواتير المستحقة عليهم. كذلك، فإن محرومون من خدمة الإنترنت السريع



الحصول على اشتراكات الإنترنت من المؤسسات الخاصة، أمر مكلف ولا يؤمن الخدمة المطلوبة (كامه جابر)